

الوضع بعد وضع الحقائق اي بعد وضع الالفاظ لمعانيها الحقيقية اشارة الى ان وضع المجازات اتمامها
 تطابق وتاريخ الوضع الحقائق فلا يمكن الوضع له على سبيل الاستقلال كما وضع الحقائق وهذا يدل على ان
 المجازات تلزم الحقيقة كما افيد تصور المجازات اي الالفاظ المجازية ولا يخفى ان الالفاظ المجازية لا
 يتصور كل منها بمفهوم اللفظ الموضوع بل يتصور بمفهوم اللفظ الموضوع لمعنى يناسبه المعنى المجازية
 فتدبر وتصور المعاني المجازية بمفهوم اللفظ الحقيقي مما سبقت من المناهضة من الالفاظ المجازية
 في ستة وعشرين احد لها الاستعارة والبوق للبهار وقال اي الوضع كل لفظ وضعت له معنى حقيقي
 اقول وضعت ثانيا عند الرتبة الما بعد عن ارادة ذكور المعنى لمعنى يناسبه اي يناسب المعنى الحقيقي باحق
 من المناهضة المصورة للمعنى عند العرب ثم اعلم انه تعرفت انه ذهب العلامة الحق عن الملا
 الذين اتى انهم موضوع للمعنى من حيث هي فيكون من قبيل الوضع العام لموضوع له كذالك
 لا يقال فيلزم ان يكون استعماله في الافراد مجازا بلا حقيقة لاننا نقول قد يطلق على معناه الحقيقي نحو
 الرجل حين من المرة فيكون الحقيقة ثابتة ولو باستعمال اللفظ فيها مرة واحدة وقد يطلق على فرد من
 افراده فان اطلق عليه لامن حيث خصوصه بل من حيث وجود ذكور المعنى في ضمنه فهو حقيقة ايضا
 وان اطلق عليه من حيث خصوصه كان مجازا وكذا عرفنا انه ذهب العلامة الحق المتنازل الى
 انه موضوع لللفظ المنشتر في لا يراد به اصلا اذ ذهب الى انه ذهب الى اللفظ الموضوع بالوضع العام لموضوع
 له خاص اقول فيلزم ان لا يكون هذا القسم من الوضع مما يثبت به العلامة الحق عن الملا
 والذين مع ان المشهور في هذا القسم من الوضع مما احتج به وتبرده به ولما كان بيان
 الوضع للالفاظ في هذه الرسالة مثبتا على من ذهب الى ما ذهب اليه في ام الجنس ايضا فقال
 ومن الموضوع بالوضع العام لموضوع له كذالك وضعتا شخصيا القسم الجنس فانه اي الوضع تصور
 لفظا شخصيا بخصوصه اي مادته وهو كذا كرجل مثلا وتصور مفهومها كليا مع قطع عن كون
 غير معلوم كيدرج الى انهم الجنس ما عدا ذلك بشرط يتصور اي لم يشترط فيه شيء وهو التعمين اذ عدم
 اعتبار كون معلوما فظاهرا والاعتبار كون غير معلوم فلا لفظ رجل مثلا اذا وضع لمفهوه لم
 يتصور عنه شيء بلزم التناقض عند دخول اللفظ عليه لانه اللفظ يقتضي التعمين والوضع
 كونه للتكثير اذ عدمه للمادة ما ليقوم به لانه جعل المعرفة كذا هو التعمين فليس يتصور لانه صفة
 التكثير ان قلت اذا دخل عليه اللفظ فلم لا يجوز من قال عدم التعمين انما يصير معينا حتى
 لا يلزم عليه شيء قلنا لو كان عدم التعمين معتبرا لكان معتبرا من الوضع وهذا مفقود فلا
 اي على الجنس ١١

الوضع بعد وضع الحقائق اي بعد وضع الالفاظ لمعانيها الحقيقية اشارة الى ان وضع المجازات اتمامها
 تطابق وتاريخ الوضع الحقائق فلا يمكن الوضع له على سبيل الاستقلال كما وضع الحقائق وهذا يدل على ان
 المجازات تلزم الحقيقة كما افيد تصور المجازات اي الالفاظ المجازية ولا يخفى ان الالفاظ المجازية لا
 يتصور كل منها بمفهوم اللفظ الموضوع بل يتصور بمفهوم اللفظ الموضوع لمعنى يناسبه المعنى المجازية
 فتدبر وتصور المعاني المجازية بمفهوم اللفظ الحقيقي مما سبقت من المناهضة من الالفاظ المجازية
 في ستة وعشرين احد لها الاستعارة والبوق للبهار وقال اي الوضع كل لفظ وضعت له معنى حقيقي
 اقول وضعت ثانيا عند الرتبة الما بعد عن ارادة ذكور المعنى لمعنى يناسبه اي يناسب المعنى الحقيقي باحق
 من المناهضة المصورة للمعنى عند العرب ثم اعلم انه تعرفت انه ذهب العلامة الحق عن الملا
 الذين اتى انهم موضوع للمعنى من حيث هي فيكون من قبيل الوضع العام لموضوع له كذالك
 لا يقال فيلزم ان يكون استعماله في الافراد مجازا بلا حقيقة لاننا نقول قد يطلق على معناه الحقيقي نحو
 الرجل حين من المرة فيكون الحقيقة ثابتة ولو باستعمال اللفظ فيها مرة واحدة وقد يطلق على فرد من
 افراده فان اطلق عليه لامن حيث خصوصه بل من حيث وجود ذكور المعنى في ضمنه فهو حقيقة ايضا
 وان اطلق عليه من حيث خصوصه كان مجازا وكذا عرفنا انه ذهب العلامة الحق المتنازل الى
 انه موضوع لللفظ المنشتر في لا يراد به اصلا اذ ذهب الى انه ذهب الى اللفظ الموضوع بالوضع العام لموضوع
 له خاص اقول فيلزم ان لا يكون هذا القسم من الوضع مما يثبت به العلامة الحق عن الملا
 والذين مع ان المشهور في هذا القسم من الوضع مما احتج به وتبرده به ولما كان بيان
 الوضع للالفاظ في هذه الرسالة مثبتا على من ذهب الى ما ذهب اليه في ام الجنس ايضا فقال
 ومن الموضوع بالوضع العام لموضوع له كذالك وضعتا شخصيا القسم الجنس فانه اي الوضع تصور
 لفظا شخصيا بخصوصه اي مادته وهو كذا كرجل مثلا وتصور مفهومها كليا مع قطع عن كون
 غير معلوم كيدرج الى انهم الجنس ما عدا ذلك بشرط يتصور اي لم يشترط فيه شيء وهو التعمين اذ عدم
 اعتبار كون معلوما فظاهرا والاعتبار كون غير معلوم فلا لفظ رجل مثلا اذا وضع لمفهوه لم
 يتصور عنه شيء بلزم التناقض عند دخول اللفظ عليه لانه اللفظ يقتضي التعمين والوضع
 كونه للتكثير اذ عدمه للمادة ما ليقوم به لانه جعل المعرفة كذا هو التعمين فليس يتصور لانه صفة
 التكثير ان قلت اذا دخل عليه اللفظ فلم لا يجوز من قال عدم التعمين انما يصير معينا حتى
 لا يلزم عليه شيء قلنا لو كان عدم التعمين معتبرا لكان معتبرا من الوضع وهذا مفقود فلا
 اي على الجنس ١١

الوضع بعد وضع الحقائق اي بعد وضع الالفاظ لمعانيها الحقيقية اشارة الى ان وضع المجازات اتمامها
 تطابق وتاريخ الوضع الحقائق فلا يمكن الوضع له على سبيل الاستقلال كما وضع الحقائق وهذا يدل على ان
 المجازات تلزم الحقيقة كما افيد تصور المجازات اي الالفاظ المجازية ولا يخفى ان الالفاظ المجازية لا
 يتصور كل منها بمفهوم اللفظ الموضوع بل يتصور بمفهوم اللفظ الموضوع لمعنى يناسبه المعنى المجازية
 فتدبر وتصور المعاني المجازية بمفهوم اللفظ الحقيقي مما سبقت من المناهضة من الالفاظ المجازية
 في ستة وعشرين احد لها الاستعارة والبوق للبهار وقال اي الوضع كل لفظ وضعت له معنى حقيقي
 اقول وضعت ثانيا عند الرتبة الما بعد عن ارادة ذكور المعنى لمعنى يناسبه اي يناسب المعنى الحقيقي باحق
 من المناهضة المصورة للمعنى عند العرب ثم اعلم انه تعرفت انه ذهب العلامة الحق عن الملا
 الذين اتى انهم موضوع للمعنى من حيث هي فيكون من قبيل الوضع العام لموضوع له كذالك
 لا يقال فيلزم ان يكون استعماله في الافراد مجازا بلا حقيقة لاننا نقول قد يطلق على معناه الحقيقي نحو
 الرجل حين من المرة فيكون الحقيقة ثابتة ولو باستعمال اللفظ فيها مرة واحدة وقد يطلق على فرد من
 افراده فان اطلق عليه لامن حيث خصوصه بل من حيث وجود ذكور المعنى في ضمنه فهو حقيقة ايضا
 وان اطلق عليه من حيث خصوصه كان مجازا وكذا عرفنا انه ذهب العلامة الحق المتنازل الى
 انه موضوع لللفظ المنشتر في لا يراد به اصلا اذ ذهب الى انه ذهب الى اللفظ الموضوع بالوضع العام لموضوع
 له خاص اقول فيلزم ان لا يكون هذا القسم من الوضع مما يثبت به العلامة الحق عن الملا
 والذين مع ان المشهور في هذا القسم من الوضع مما احتج به وتبرده به ولما كان بيان
 الوضع للالفاظ في هذه الرسالة مثبتا على من ذهب الى ما ذهب اليه في ام الجنس ايضا فقال
 ومن الموضوع بالوضع العام لموضوع له كذالك وضعتا شخصيا القسم الجنس فانه اي الوضع تصور
 لفظا شخصيا بخصوصه اي مادته وهو كذا كرجل مثلا وتصور مفهومها كليا مع قطع عن كون
 غير معلوم كيدرج الى انهم الجنس ما عدا ذلك بشرط يتصور اي لم يشترط فيه شيء وهو التعمين اذ عدم
 اعتبار كون معلوما فظاهرا والاعتبار كون غير معلوم فلا لفظ رجل مثلا اذا وضع لمفهوه لم
 يتصور عنه شيء بلزم التناقض عند دخول اللفظ عليه لانه اللفظ يقتضي التعمين والوضع
 كونه للتكثير اذ عدمه للمادة ما ليقوم به لانه جعل المعرفة كذا هو التعمين فليس يتصور لانه صفة
 التكثير ان قلت اذا دخل عليه اللفظ فلم لا يجوز من قال عدم التعمين انما يصير معينا حتى
 لا يلزم عليه شيء قلنا لو كان عدم التعمين معتبرا لكان معتبرا من الوضع وهذا مفقود فلا
 اي على الجنس ١١

Copyright © King S